مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

قضية عنتابي في جلسات مجلس الأمن الدولي ٦ تموز

المشرف ا.د. فرقد عباس قاسم
كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة البصرة
الباحث م.م. مؤيد عويد جبير
مديرية العامة للتربية ذي قار

الملخص

تناول هذا البحث بعد ،عملية غارة الأنقاذ في ٤تموز عام ١٩٧٦ في عنتابي، وقيام الرئيس عيدي امين بالتقديم شكوى، الى منظمة الوحدة الافريقية ،على اثر الدعم والتأييد العديد من الدول الافريقية وحتى العربية، مما شجع عيدي بالتقديم شكوى وادانه ضد "اسرائيل" في الأمم المتحدة مطالب" أسرائيل" بالتعويض اضافة الى إلادانة الدولية، لكن تقديم الدول الغربية بعض الدلائل اسقط توجهات الرئيس الاوغندي وتورطه مع الخاطفين وعدم التعامل مع تلك القضية وفق القوانين الدولية.

Abstract

This research dealt with the aftermath of the rescue raid on July ٤, ١٩٧٦ in Entebbe, and President Idi Amin submitted a complaint to the Organization of African Unity, as a result of the support and backing of many African and even Arab countries, which encouraged Idi to file a complaint and condemn it against “Israel” in the nations. The United States demands compensation from “Israel” in addition to international condemnation, but Western countries provided some evidence that dismissed the Ugandan president’s tendencies and involvement with the kidnappers and his failure to deal with this issue in accordance with international laws.

في ٦ تموز أرسل رئيس منظمة الوحدة الأفريقية سويشجور رامجولام (Seewoosagur Ramgoolam) خطاباً إلى الأمم المتحدة، أوضح فية أن الجمعية العامة للقادة الافارقة بالمنظمة المنعقدة في دورتها العادية الثالثة عشر بتاريخ ٤ تموز في موريشيوس، تلقت معلومات من الرئيس عيدي أمين عن "الاعتداء الإسرائيلي بالكوماندوز "في الساعة الواحدة صباحاً يوم ٤ تموز، مما أسفر عن مقتل عددٍ من جنود الجيش الأوغندية[١]، مع تحطم تام لـ ٧ طائرات ميغ ٢١، و٤ طائرات ميغ ١٧ وعدد من الطائرات المدنية، وتدمير كامل لمطار عنتابي القديم[٢]. وبناءً على ذلك، بعث الرئيس عيدي أمين برسالة عاجلة لاجتماع قمة منظمة الوحدة الأفريقية، وطلب منها إدانة "أسرائيل"، وطالب بعقد اجتماع طارئ للأمم المتحدة، ومناقشة الغارة، ومداهمة المطار، واعرب المتحدث باسم المنظمة أن معظم المندوبين عن الدول الأفريقية أدان الغارة [٣]. وفي اليوم نفسه ،أي ٦ تموز تم إرسال رسالة إلى الأمم المتحدة من موريتانيا

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

بوصفها رئيس للمجموعة الإفريقية، وطالبت من رئيس مجلس الأمن عقد اجتماع للمجلس بالسرعة الممكنة، للنظر في طلب من رئيس منظمة الوحدة الإفريقية[٤].

وفي الوقت نفسه أرسلت الجزائر مذكرة إلى الأمم المتحدة [٥]، أعربت فيها عن وجهة نظرها حول الهجوم الإسرائيلي على جمهورية أوغندا، "وعدته انتهاكاً لوحدة أراضيها، وعملاً عدوانياً على سيادة لدولة عضو في الأمم المتحدة، وشكل سابقة خطيرة في تسيير العلاقات الدولية"، وأشادت بالجهود التي بذلها الرئيس عيدي أمين في تأمين الإفراج عن العديد من الرهائن، وكذلك جهوده في تأمين الرهائن المتبقين، وقد أدى" العدوان الغاشم"، إلى سقوط العديد من الضحايا، وتدمير البنية التحتية لمطار عنتابي، والطائرات التي كانت على الأرض، وبعد أن نددت الجزائر بالعملية رأت أنه يتوجب، على دول عدم الانحياز[٦]، أن تندد بهذا العدوان السافر الذي يتخذ "مظهراً استفزازاً حقيقياً" ضد دول العالم الثالث والمجتمع الدولي ككل، وانه يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص إدانة هذا العمل الحربي، واتخاذ جميع التدابير لإصدار تحذير رسمي "للمعتدين" حتى لا يفلت من العقاب في مثل هذا السلوك، مما يشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين[٧].

ومن جانبها، أرسلت كينيا في ٧ تموز خطاباً إلى الأمم المتحدة[٨]، للرد على مندوب أوغندا في ٥ تموز، إذ ذكر المندوب الكيني أن بلاده ترفض الادعاء الأوغندي، وأنه لا يوجد أي دليل يؤكد على تعاون كينيا مع "إسرائيل" في حادثة عنتابي، وأن كينيا لن تستعمل أراضيها ضد جيرانها أو غيرهم، وأنها سمحت للطائرات الإسرائيلية بالهبوط في أثناء عودتها لتلقى الدعم الطبي لأنقاذ الجرحى، "واحتراما للإنسانية فقط،" وما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة[٩].

يظهر أن أغلب الدول الإفريقية لا سيما أوغندا، نظرت لكينيا على أنها شريك في الغارة الإسرائيلية، وبينما حظيت "إسرائيل" بتقدير وإعجاب الدول الغربية، مع إدانة العالم العربي والأفرو آسيوي الغارة وعدتها انتهاكاً لوحدة أراضي أوغندا وإظهاراً لاستخفاف "إسرائيل" بالحياة البشرية، لكن اختارت كينيا دعم "إسرائيل"، وهي مدركة تماماً أن موقفها في منطقة شرق أفريقيا لم يكن قوياً للغاية، إذ كان هناك التعقيد الأيديولوجي للنظام السياسي التنزاني والصومالي، والتوازن العسكري في المنطقة في ذلك الوقت، لذا وجدت كينيا نفسها في خضم خطر محتمل، ويمكن يكون في جانبها ومصلحتها الوطنية، من خلال الدعم الدولي، تسبب عملية غارة الإنقاذ في إثارة ضجة كبيرة، مما اجبر الحكومة على إصدار بيان لإعلان موقفها تجاه "إسرائيل" تجاه الدول العربية وفلسطين[١٠].

لذا أعرب وزير الخارجية الكيني مونيوا واياكي (Munyua Waiyaki) [١١] " **أن كينيا بحاجة لأصدقاء لكي لا تعيش في عزلة، أنها جزء من المجتمع الدولي، ويجب إن تعيش في وئام وتعاون مع الأعضاء الآخرين في المجتمع، إذا لم يتم المساس بأولوياتها وأهدافها الاقتصادية**". من حيث الجوهر، كان الوزير يشدد على حقيقة أن المصالح الاقتصادية لكينيا اقربها تأتي من الدول الغربية بشكل جيد، وهذا ما يفسر ما قامت به حكومة كينيا جنبًا إلى جنب مع "إسرائيل" في غارة عنتابي[١٢]. إذن توفير المساعدة ميزة سياسية وليس اقتصادية إلى "إسرائيل" التي تبحث عن أصدقاء أكثر موثوقين يمكن استدعائهم في الوقت الحرج ، لذا فأن كينيا تحتاج في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ ستواجه "إسرائيل" كتلة تصويت معادية كبيرة من الدول العربية والإسلامية، وكانت "إسرائيل" بحاجة للدعم، لأن الكثير من الدول الإفريقية تعامل "الإسرائيليين كإرهابيين صهاينة وإمبرياليين"، لكن كينيا لم تستعمل هذه المصطلحات في وصف "إسرائيل" [١٣].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

وفي ٨ تموز قام الممثل الدائم للأمم المتحدة في الصومال بإرسال نص برقية موجهة من الرئيس الصومالي إلى رئيس أوغندا، يدين فيها بشدة الإجراء الإسرائيلي ضد أوغندا، بوصفها" إهانة متغطرسة لكرامة أفريقيا، وانتهاكاً لجميع قواعد السلوك الدولي"[١٤].

وفي ضوء تلك الأحداث والتطورات،وتحديداً في ٨ من تموز، أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بيان نعى فيه القائد الشهيد فايز جابر قائد عمليات الخارج في الجبهة، وفي الوقت نفسه نشرت الأمم المتحدة مذكرة الرئيس عيدي أمين لمجلس الأمن الدولي، التي طالب فيها بتعويضات عن الاضرار التي نجمت عن عملية عنتابي[١٥] وبناءً على ذلك، أرسلت وزارة الخارجية الإسرائيلية مندوبها[١٦]، الدائم في الأمم المتحدة حاييم هرتسوغ إلى مجلس الأمن، وكانت توجيهات الحكومة الإسرائيلية قبل ظهوره في الحوار تفرض على أنه لابد أن يبين في كلمة "إسرائيل" وجهودها في "سحق العمليات الإرهابية الدولية"، مع ضرورة مكافحة ذلك بحرب شاملة ومستمرة، وشجب هذه الظاهرة من جانب الدول، وشجب العمليات الفلسطينية التي تشكل خطراً على "إسرائيل"، والتأكيد على مسؤولية الدول العربية التي تساند وتدعم الفلسطينيين بالقيام بعملياتهم ولا سيما دعم ليبيا في دعم جبهات والمنظمات الفلسطينية الفدائية على المستوين الدولي والعربي، والعمل على إثبات تورط الرئيس عيدي أمين في دعمه للخاطفين، "وكشف زيف ادعاءات" أوغندا، بشأن الهجوم الإسرائيلي "غارة الإنقاذ "على سيادة الأراضي الأوغندية، والقيام بحرب إعلامية في مختلف الصحف العالمية ، مثل التايمز اللندنية وجيروزاليم بوست الإسرائيلية بالتنديد من الأضرار بأفريقيا والعبارات التي تنال من شخص الرئيس عيدي أمين[١٧]. فضلاً عن ذلك، العمل على التاكيد على تصريح إدوارد رولاندز(Edward Rowlands) وزير الدولة في مجلس العموم البريطاني حول قضية اختفاء السيدة دورا بلوخ (Dora Bloch)[١٨]، التي كانت من ضمن الركاب المختطفين في الطائرة الفرنسية،واستغلال هذة القضية كوسيلة لتشوية سمعة الرئيس عيدي أمين، والتقليل من شأنه في المحافل الإقليمية والدولية، وجعل قضية مصير اختفاء السيدة بلوخ القضية الأولى[١٩].

ابتدأت جلسة مجلس الأمن في يوم ٩ تموز في نيويورك، لمناقشة الشكوى المقدمة من رئيس دولة مورشيوسوس، رئيس منظمة الدول الأفريقية[٢٠]، التي اطلق عليها "العمل العدواني"، وافتتح الجلسة وزير الخارجية الأوغندي جمعة أوريس عبدالله(Juma Auris Abdullah) [٢١]، الذي أعرب عن شكره لأعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، والطلب بالنظر في "عدوان" "إسرائيل"، وطالب بإدانة المجلس الأمن الدولي وبلا تحفظ، بأقوى العبارات الممكنة "لإسرائيل"، وهجومها "غير مبرر" ضد جمهورية أوغندا وسيادتها، وطالب بتعويض كامل من "إسرائيل" عن الأضرار التي لحقت بالأرواح والممتلكات أثناء هجومها. في حين ابتدأ المندوب الإسرائيلي حاييم هرتسوغ بالحديث عن اتهام الفدائيين، وبتعاون رئيس أوغندا عيدي أمين معهم، وأكد أنه يجب على المجلس "محاربة شر الإرهاب العالمي"، وأوضح أن التحرك الإسرائيلي جاء لغرض الإفراج عن رهائنها، وأعرب عن اختفاء السيدة بلوخ مشيراً إلى أن الحكومة الأوغندية لا بد أن تكشف عن سبب اختفائها، وواصل حديثه عن مبررات "عملية الإنقاذ" إذ أكد على أنها تتوافق مع القانون الدولي"، وأختتم كلامه برسالة لمجلس الأمن الدولي **"نحن فخورون بما قمنا به، لأننا أظهرنا للعالم أنه في دولة صغيرة، في ظروف إسرائيل، التي أصبح أعضاء هذا المجلس مألوفين بها الآن، كرامة الإنسان ،والحياة البشرية، وحرية الإنسان تشكل أعلى القيم، نحن فخورون ليس فقط لأننا أنقذنا أرواح أكثر من ١٠٠ من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء ولكن بسبب أهمية عملنا لقضية حرية الإنسان"**[٢٢].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

بالمقابل ذكر مندوب أوغندا لدى الأمم المتحدة أن الحكومة الأوغندية "تورطت "في هذه القضية (قضية مطار عنتابي) بالخطأ، "ولأسباب إنسانية بحته "استقبلت أوغندا الطائرة، وإن العمل الإسرائيلي يعد نوعاً من أنواع" العدوان السافر" ضد أوغندا بحيث اقدمت القوات الاسرائيلية بقتل الأوغنديين الذين كانوا يحاولون حماية الرهائن، ورد مندوب "إسرائيل" هرتسوغ بقوله **"أن إسرائيل لا تجلس في أي حال من الأحوال في قفص الاتهام بصفتها الطرف المتهم، فالذين يجلسون في قفص الاتهام هي المنظمات الإرهابية التي ابتلى بها هذا العالم"**، وأتهم المندوب هرتسوغ ليبيا ،وعدها "راعية لعمليات اختطاف الطائرات والإرهاب الدولي"، لكن المندوب الليبي رد أن ليبيا داعم لكل الحركات والتحرر ومحاربة الاستعمار والإمبريالية والعنصرية، أما مندوب الاتحاد السوفيتي فقد أيد قرار الدول الأفريقية التي تبنت ذلك الدعم[٢٣].

استمرت جلسات مجلس الأمن الدولي التي عقدت خمس مرات بين ٩ – ١٤ تموز، وفي الجلسة رقم (١٩٣٩)، دعا رئيس مجلس الأمن الدولي أعضاء ممثلي الدول كل من (إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وأوغندا، وجمهورية الكاميرون المتحدة، وغينيا، وقطر، وكينيا، وموريتانيا وموريشيوس) للاشتراك في المناقشة ،بناءً على طلبهم، من دون أن يكون لهم الحق في التصويت، واستمرت المناقشات و الاستماع إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو أوغندا وموريتانيا و"إسرائيل" وكينيا، وقطر، وفرنسا، وجمهورية الكاميرون المتحدة، والصين الشعبية والجمهورية العربية الليبية، علاوة على ممارسة حق الدول في الرد، في أثناء الاستماع لبياناتهم، [٢٤].

وفي رده على المندوب الإسرائيلي هرتسوغ، أكد وزير الخارجية الأوغندي "دحض الكذبة" التي اعلنها هرتسوغ، حول اختفاء السيدة بلوخ، وقد أوضح أن الاخيرة قد أعيدت إلى المطار مع الرهائن البقية في ٣ تموز، ومن ثم فأنها من مسؤولية "إسرائيل". لقد استمرت حالة الجدل بين الطرفين ولمدة أربعة أيام، كانت نتيجتها انشقاق العالم إلى شقين :الأول أراد دعم مشروع قرار يدين عمل "إسرائيل"، كانت ورائه موريتانيا وليبيا والصين الشعبية وغيانا وتنزانيا وكوبا والاتحاد السوفيتي، والشق الثاني وقف مع "إسرائيل" متمثلاً بفرنسا والولايات المتحدة والسويد وألمانيا الغربية وبريطانيا. وأصبح ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن، وهم فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة مستعدون لاستعماله حق النقض لعرقلة مشروع القرار، لكن وزارة الخارجية البريطانية أصدرت تعليماتها لمندوبها لدى الأمم المتحدة لاتخاذ موقف وسطي، من خلال اقتراح مشروع قرار منفصل يدين اختطاف الطائرات، وأسف للخسائر في الأرواح، ويرجع ذلك لخشية بريطانيا من تعرض سلامة رعاياها في أوغندا بشكل عام، والسيدة بلوخ على وجه الخصوص للخطر[٢٥].

وفي صلب المناقشات، قدمت كينيا رسالة في يوم ١٢ تموز[٢٦]، أدعى وزير خارجيتها فيها أن كينيا تعيش في حالة خطيرة جراء اتهامات وادعاءات السلطات الأوغندية في تواطؤها مع الغارة الإسرائيلية، وقد اتهمت السلطات العسكرية الأوغندية أنها أخذت الحادث ذريعة في مهاجمة وتنفيذ مذبحة منتظمة للرعايا الكينيين في أوغندا من دون تمييز، وقامت بتعزيز قواتها على الحدود الكينية، مما أنشأ نوعاً من التوتر، ووقوع الحوادث على تلك الحدود[٢٧].

وخلال المناقشات، طلب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،طرح مشروع قرار بشأن اختطاف الطائرات وذلك بالعودة لاتفاقية لاهاي[٢٨]، لمنع الاستيلاء "غير المشروع" على الطائرات، واتفاقية مونتريال[٢٩] لوقف الأعمال "غير المشروعة" الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، ومن الجدير بالذكر أن جميع الدول الموقعة على اتفاقية لاهاي ومونتريال اومن أقرت بالتزاماتها في تلك المدة[٣٠].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

وفي اليوم نفسه أي ١٢ تموز[٣١]، تم قُدم مشروع قرار، أعدته دول أفريقية وهما جمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية الليبية، نص على إدانة "إسرائيل" بسبب الغارة العسكرية التي "شنتها بنية مبيته ضد أوغندا"، "وانتهاكاها لسيادتها وسلامتها الإقليمية"، فضلاً عن الشعور بالأسف جراء الخسارة الأرواح، والضرر والدمار الذي الحقته القوات الإسرائيلية بأوغندا[٣٢].

لكن المندوب الإسرائيلي هرتسوغ أوضح أن أوغندا "انتهكت مبدءً أساسياً من مبادى القانون الدولي نتيجة أخفاقها في حماية الرعايا الأجانب على أراضيها، وكان هذا التصرف يشكل انتهاكاً صارخاً من لاتفاقية لاهاي، بشأن" قمع أو عدم قانونية الاستيلاء على الطائرات"، ومن المفيد ذكره أن أوغندا "وإسرائيل" كانتا من المنضمين لهذه الاتفاقية[٣٣]. لذا رأت "إسرائيل "أن أوغندا لن تخرج من معالجة قضية الاختطاف، فهي مشاركة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهذا يخالف المادة التاسعة[٣٤]، من اتفاقية لاهاي، في سبيل اتخاذ الدول التي تتعرض لخطف الطائرات على أراضيها يجب إعادة السيطرة وجميع التدابير المناسبة في سبيل إعادة السيطرة على الطائرة والحفاظ على الرهائن وسلامتهم من الجهات الأخرى[٣٥].

وفي اثناء مناقشات مجلس الأمن رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التدخل الأجنبي، كان" لحماية المواطنين" كونه متلازماً مع "حق الدفاع عن النفس"، وزعمت أن عمل "إسرائيل" كان "انتهاكاً مؤقتاً" لوحدة الأراضي الأوغندية، فعادة أن الانتهاك يكون غير مسموح به بموجب ميثاق الأمم المتحدة[٣٦]. أما موقف بريطانيا فكان غامضاً، وقد طلبت توضيحاً حول كيف يمكن التوفيق بين واجب الدولة المتمثل في حماية مواطنيها، وبين احترام سيادة دولة أخرى وسلامتها الإقليمية، في حين كانت فرنسا تعتقد أنه على الرغم من انتهاك "إسرائيل" للقانون الدولي، فإن التعدي على سيادة أوغندا وسلامتها الإقليمية "لم يكن مقصوداً"، وكان الهدف يرمي الى إنقاذ مواطنيها، وعدت اليابان أن أفعال "إسرائيل" ترقى لحد "الانتهاك الظاهر لسيادة الأراضي الأوغندية واستقلالها السياسي"[٣٧].

أعرب المندوب الإسرائيلي في مجلس الأمن" إن حق الدفاع عن النفس منصوص عليه في القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة"، ويمكن تطبيقه على أساس الصياغة الكلاسيكية، وكانت الوسائل المستعملة هي الحد الأدنى الضروري لتحقيق هذا الغرض، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، ويمكن رسم بعض أوجه الشبه مع حق الفرد في استعمال الوسائل المناسبة للدفاع عن نفسه[٣٨].

وتساءل مندوب جمهورية الكاميرون : هل بادرت "إسرائيل" بمهاجمة أراضي أوغندا؟ وهي دولة ذات سيادة مفصولة عنها بأكثر من ٣٠٠٠ كم؟ مع الكوماندوز من جيشها النظامي جواً بوساطة ثلاث طائرات عسكرية، وهكذا شرعت "إسرائيل" عن عمد في "الأعمال العدائية" ضد أوغندا، ولهذا السبب فهي "المعتدي" في هذه القضية، على النحو المحدد في القانون الدولي، ويجب على مجلس الأمن، المسؤول عن السلم والأمن الدوليين، أن يدين بشدة هذا "العمل الهمجي" الذي يشكل" انتهاكًا صارخًا" لقواعد القانون الدولي، "ويخالف روح ونص ميثاق الأمم المتحدة"، الواردة في المادة الثانية، الفقرة ك منه، التي تنص على:" يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأي وسيلة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة"، وإن حجر الزاوية لمنظمة الأمم المتحدة هو أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر لاستعمال القوة ضد سيادة أو استقلال أو سلامة أراضي دولة ما[٣٩].

وقدم مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن أدلة قوية من وجهة نظره تثبت "تورط حكومة أوغندا مع الخاطفين ومساعدتهم"[٤٠]، بدليل ما تحدث به الرهائن المفرج عنهم من معلومات أكدت على ذلك، منها سماح السلطات الأوغندية للعديد من الفدائيين الإضافيين في انضمامهم مع الخاطفين، بعد هبوط

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الطائرة بصورة علنية، وسماحها أيضاً بتزويدها لهم بالأسلحة الإضافية والمتفجرات، ومشاركتها في حراسة الرهائن، "ومنحها الراحة التامة للخاطفين"، وللعلم أن الدعم الواضح الذي قدمته السلطات الأوغندية للخاطفين، جعل الجميع يتسأل حول كيف تفي أوغندا بالتزاماتها القانونية والدولية، بموجب اتفاقية لاهاي وجعلها تتحمل المسؤولية في هذه الحالة، فقد اقتصر العمل العسكري الإسرائيلي، على هدف واحد هو اطلاق سراح الرهائن وطاقم الطائرة، وسخرت القوة العسكرية وكل ما هو ضروري لإنقاذ الرهائن، وبالمقابل لا يطلب من أي دولة أن تتخلى عن سيطرتها على الاشخاص المحتجزين قانوناً في أراضيها بموجب تهم جنائية، فإن اطلاق سراح الفدائيين السجناء المدانين في بعض القضايا المتعلقة بأعمال مسلحة سابقة، للاستجابة لمطالب الفدائيين، "ستكون سياسة مدمرة وخطيرة"[٤١].

قدم المندوب الألماني اقتراحاً في يوم ١٢ تموز لأعضاء مجلس الأمن الدولي، يدعو فيه إلى الإسراع في إعداد اتفاقية دولية لمناهضة خطف الرهائن، وأصبح موضع اهتمام وترحيب الكبير ليس من الدول الغربية، وإنما حتى من الدول الأفريقية وعد المندوب الألماني "أول ظهور مثالي للجمهورية ألمانيا الاتحادية" وأظهرت النقاشات لحكومة بون أن هناك إدانة خفية من الدول كافة لعمليات الاختطاف[٤٢].

استمرت جلسات مجلس الأمن في المناقشات، وأسهم ذلك الوضع في نشر البيانات بين الطرفين بشكل مباشر، من خلال تبلور وجهات النظر في تقديم قرارات كل طرف شرح فيه أهمية القرار، لذا تم التصويت في الجلسة رقم ١٩٤٣ بتاريخ ١٤ تموز على القرار السابق المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وحصل على ستة أصوات مؤيدة، وهي (إيطاليا، والسويد، وفرنسا، وبريطانيا، وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) ،مقابل لا شيء، وامتناع عضوين عن التصويت هما بنما ورومانيا، ولم يعتمد القرار لعدم حصوله على الأغلبية اللازمة من الأصوات، ولم يشترك في التصويت سبعة أعضاء (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، وباكستان، وبنن والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والصين وغيانا)، ولم يتم التصويت على مشروع القرار الثاني المقدم من الدول الأفريقية للتصويت، لأن تنزانيا سحبته، معللة ذلك الامر بوجود إعادة النظر فيه في الوقت المناسب[٤٣].

وطالبت دول مثل أوغندا، وكينيا، وليبيا، ويوغوسلافيا، والهند، وباكستان، والصين والاتحاد السوفيتي، والعديد من الدول الأخرى بإدانة الأعمال الإسرائيلية، إذ رأت هذه الدول أن تصرفات" إسرائيل" تشكل "عدوانًا" ومن ثم "انتهاكًا صارخًا" للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وتم الرد على حجة الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ بالقول إن الشرط المسبق لتطبيق المادة ٥١ هو وجود **"هجوم مسلح"** ، وفي هذه الحالة لم تتعرض "إسرائيل" لأي هجوم مسلح، وفي نهاية المناقشة، لم يتم اتخاذ أي قرار، اذ لم يكن هناك توافق في الآراء بين الدول[٤٤].

بعد فشل جلسات مجلس الأمن، انعقد المؤتمر الخامس لرؤساء دول عدم الانحياز في كولومبوا في سريلانكا للمدة من ١٦ -١٩ آب، وأصدر المؤتمر توصيات عدة منها: أعرب المؤتمر عن خيبة امله الشديدة في عدم إدانة مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة "للعدوان الإسرائيلي" المسلح على أوغندا، وعبر المؤتمر عن قلقه العميق، بسبب ممادى" الخسائر الأليمة في الأرواح" ،والدمار والأضرار التي انزلها "العدوان الإسرائيلي" بالممتلكات الأوغندية، وأدان المؤتمر بشدة انتهاك "إسرائيل" الصارخ" لسيادة جمهورية أوغندا وسلامة أراضيها"، وادان بشدة" القتل، وتخريب الممتلكات المتعمد وتدمير للطائرات في مطار عنتابي، وإعاقة "إسرائيل" للجهود الإنسانية التي كان الرئيس الأوغندي يقوم بها للأفراج عن الرهائن، وطالب المؤتمر "إسرائيل" أن تستجيب بالكامل لمطلب حكومة أوغندا العادل، بدفع تعويضات

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

عن الخسار والدمار التي نجمت عن الغزو[٤٥]. أما الموقف السوفيتي فقد أيد مندوبها في الأمم المتحدة خطوات مؤتمر دول عدم الانحياز حول غارة "إسرائيل" ضد أوغندا[٤٦].

بعد عملية عنتابي تعقد الوضع بالنسبة للأمم المتحدة، فقد تعرضت الأخيرة إلى الانتقاد بسبب افتقار مجلس أدارتها إلى الآلية الدولية الفعالة لمنع استعمال القوة من الدول، وقد واصل اختصاصيو القانون الدولي بالقول أن المشكلة لم تكن في استعمال القوة العسكرية في عنتابي فقط، وإنما ستستمر الدول في استعمال القوة العسكرية كخيار رئيس في السياسة الدولية، لذا فهي تضفي الشرعية على استخدامها للقوة في كثير من الأحيان[٤٧].

وهكذا أصبحت عملية عنتابي، ماهي إلا جزءاً من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، لذا شكل هذا الجانب دعماً للقضية الفلسطينية، ومن ثم تعقدت الإجراءات بالنسبة "لإسرائيل" هذا من جهة، وتعرض الأمن القومي الإسرائيلي للتحدي، فهم بحاجة إلى الأولوية بين آمن الرهائن الإسرائيليين ،وسمعة "إسرائيل" الدولية، وعملت الأخيرة على تحدي القانون الدولي لحماية مواطنيها، وتحقيق الاستقرار في "إسرائيل" على الصعيدين الداخلي والدولي من جهة أخرى[٤٨].

ومما لا شك فيه أصبح يُنظر إلى عملية عنتابي، على أنها افضل مثال للأعمال العسكرية الإسرائيلية، بل هي إعادة تأكيد بطريقة تقليدية للاستراتيجية الإسرائيلية بعدم التفاوض مع الفدائيين، ولهذا تعكس عملية عنتابي هيبتها العسكرية، وكيفية التعاطي مع الهجمات العربية على "السيادة الإسرائيلية"، وأشار العديد الى أعجابهم العالمي بالصراع الإسرائيلي، وزادت من قوة أعداء العرب[٤٩].

وبقي النقاش من منظور القانون الدولي مفتوحاً، فبعض العلماء لا يصف عملية عنتابي بأنها "تدخل إنساني"، إذ خدمت العملية من وجهة نظرهم بشكل كبير لغرض الدفاع عن الرهائن الإسرائيليين، لكن بما أن أوغندا جزء من الأمم المتحدة، فأن سيادتها يحميها القانون الدولي، لذا يمكن تفسير إجراءات عملية عنتابي على أنها تصرف فردي على وصف وفقاً شروط خاصة، إذ لم ينص القانون الدولي على حق "إسرائيل" بانتهاك سيادة أوغندا، ونتيجة لهكذا أعمال فأن القانون الدولي انتهك من "إسرائيل" جراء أعمالها العسكرية[٥٠].

لكن مجلس الأمن لم يتخذ أي قرار، وتم سحب القرار الذي قدمته تنزانيا وليبيا وبنين، الذي كان يدُين "إسرائيل لانتهاكها الصارخ لسيادة أوغندا وسلامتها الإقليمية"، عندما كان من الواضح أنها لن تحصل الا على ثمانية أصوات من أصل تسعة أصوات مطلوبة في مجلس الأمن، حتى وأن حصل ألقرار على عدد كافٍ من الأصوات، فأن الولايات المتحدة الأمريكية، أو أي من الدول الغربية في مجلس الأمن ستقدم حق النقض ضده وبالفعل قدمت الولايات المتحدة وبريطانيا قراراً آخر يدين اختطاف الطائرات عموماً، ويدعو الدول إلى منع "الأعمال الإرهابية" والمعاقبة عليها، ويؤكدان مجددًا على سيادة وسلامة أراضي جميع الدول على وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لكن تم سحب هذا القرار أيضًا عندما قدم أنصار أوغندا إشعارًا في مجلس الأمن أنهم لن يشاركوا في النقاش حول القرار الذي قدمته بريطانيا والولايات المتحدة الاميريكية. وهكذا يكشف الحدث في مجلس الأمن عن القوة والتأثير غير المتكافئين للقوى العظمى في الأمم المتحدة على حساب القوى الصغيرة والمتوسطة، مما لا شك فيه أن الدول الصغيرة والمتوسطة قد تتمتع بمزايا عددية في الجمعية العامة، لكن إجراءات التصويت في مجلس الأمن تضمن أن إرادة الدول العظمى تسود في جميع الأوقات متى تأثرت مصلحتها أو مصلحة رعاياها، وخلاصة القول بينما يمكن الدفاع عن "إنقاذ عنتابي" على أساس "أسس إنسانية" أو على الدفاع عن النفس، من الأدلة المتاحة ووجود القواعد التي تحكم استخدام القوة، فلا نجد مبررًا كبيرًا لذلك، العمل الإسرائيلي، ومن ثم فإن الدول الضعيفة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

ستحتاج إلى تعزيز قدراتها حيث من الواضح أن فرصها في ضمان الإنصاف عن الخطأ المرتكب ضدها تكون ضئيلة للغاية إذا كانت المنظمة المخولة سلطة فرض التعويض غير راغبة في القيام بذلك[٥١].

يتضح مما سبق أن الرئيس الأوغندي نجح في تقديم شكوى عبر منظمة الوحدة الأفريقية للأمم المتحدة وحصوله على تأييد العديد من الدول الأفريقية والعربية في قضيته، لكنه فشل في تحقيق مسعاه، وحينما فشل في الحصول على أدانة " أسرائيل" في مجلس الأمن في الأمم المتحدة للغارة الإسرائيلية في مطار عنتابي، فقد قدمت الدول الغربية دلائل أكدت على تورط عيدي أمين مع الخاطفين، وبينت أن ما قامت به "إسرائيل" كان دفاعاً عن النفس، لإنقاذ حياة الأبرياء، وبذلك يظهر أن "إسرائيل" كسبت القضية لصالحها ضد أوغندا.

---

(١) *FCO, ٩٣/٩١٣,President Security Council United Nations, Newyork, ٦,July ١٩٧٦.*

(٢) صحيفة تشرين، تموز، ١٧، ص٥، ٢٠١٦.

(٣) *The Jerusalem Post,July, ٥, ١٩٧٦.*

(٤) الأمم المتحدة، تقرير مجلس الامن ،الجمعية العامة الدورة ٣٢، ٦ تموز، ١٩٧٦، الملحق رقم٢(A / ٣٢/٢) ص٧٨.

(٦) **دول عدم الانحياز**: ظهرت حركة عدم الانحياز في سياق موجة إنهاء الاستعمار التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ (المؤتمر الآسيوي الأفريقي) ، دعا الحاضرون ، الذين حصلت العديد من بلدانهم على استقلالهم مؤخرًا ، إلى "الامتناع عن استخدام ترتيبات الدفاع الجماعي لخدمة المصالح الخاصة لأي من القوى الكبرى. " في سياق الحرب الباردة، كما جادلوا، يجب على دول العالم النامي الامتناع عن التحالف مع أي من القوتين العظميين (الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) وعليهم بدلاً من ذلك أن يتحدوا في دعم تقرير المصير القومي ضد جميع أشكال الاستعمار والإمبريالية . تأسست حركة عدم الانحياز وعقدت أول مؤتمر لها (مؤتمر بلغراد) في عام ١٩٦١ بقيادة جوزيب بروز تيتو من يوغوسلافيا ، وجمال عبد الناصر من مصر ، وجواهر لال نهرو من الهند ، وكوام نكروما من غانا ، وسوكارنو من إندونيسيا.
كشرط للعضوية، لا يمكن لدول حركة عدم الانحياز أن تكون جزءًا من تحالف عسكري متعدد الأطراف (مثل منظمة حلف شمال الأطلسي [الناتو]) أو أن تكون قد وقعت اتفاقية عسكرية ثنائية مع إحدى "القوى الكبرى" إذا تم "إبرامها عمدا في سياق صراعات القوى العظمى." ومع ذلك ، فإن فكرة عدم الانحياز لا تعني أن الدولة يجب أن تظل سلبية أو حتى محايدة في السياسة الدولية. على العكس من ذلك ، فمنذ تأسيس حركة عدم الانحياز ، كان هدفها المعلن هو إعطاء صوت للبلدان النامية وتشجيع عملها المتضافر في الشؤون العالمية. للمزيد ينظر: الموسوعة البريطانية، https://www.britannica.com/topic/Non-Aligned-Movement

(٧) *The Jerusalem Post, July ٥, ١٩٧٦.*

(٩) الأمم المتحدة، المكتبة الرقمية :
Letter dated ٧٦/٠٧/٠٧ from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Keny to the United Nations addressed to the Secretary-General; Stephen Wright, African Foreign Policies, U.S.A, ٢٠١٨,P ١٧٦;The New York Times, July , ٥, ١٩٧٦.

(١٠) *Maumo Leonard Oluoch, Kenya's Foreign Policy Towards Israel, ١٩٦٣-٢٠٠٢: Contradiction Between Rhetoric and Practice, Thesis Presented In Partial Fulfillment of The Requirements for The Award of Degree of Master of Arts In Political Science and Public Administration, ٢٠٠٩,Pp. ٧٤-٧٥.*

(١١) **مونيوا واياكي**: سياسي وطبيب كيني، ولد عام ١٩٢٦، درس في مدرسة التحالف الثانوية حتى عام ١٩٤٥. ثم التحق بكلية آدمز حيث درس الفيزياء، كيمياء والرياضيات قبل أن يشرع في جامعة فورت هير في ناتال في جنوب أفريقيا لدرجة البكالوريوس في العلوم. وصل إلى مومباسا عن طريق البحر من جنوب إفريقيا في عام ١٩٥١ وبعد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

ذلك ذهب لكمال دراسته الطبية في بريطانيا ثم عاد كينيا في عام ١٩٥٨. عرضت عليه الحكومة الكينية وظيفة ليعمل طبيباً. في نفس الوقت بدأ ينشط في السياسة منذ أن شغل منصب رئيس المنطقة الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني (KANU) للمدة(١٩٦٠-١٩٦٨) في عام ١٩٦٢ تحدى توم مبويا بالنسبة لمقعد البرلمان في نيروبي الشرقي، لكنه خسر بـ ٢٦٦٨ صوتًا مقابل ٣١٤٠٧. دخل البرلمان لأول مرة في آيار ١٩٦٣ كعضو في البرلمان عن شمال شرق نيروبي ، كما أصبح السكرتير الدائم لوزارة الصحة والإسكان. في عام ١٩٦٣ تم تعيينه أمينًا لمجلس النواب. أصبح وزيراً للخارجية خلال المدة (١٩٧٤-١٩٧٩)، ثم وزيراً للزراعة خلال المدة (١٩٨٢-١٩٨٤)، في ٢٥ نيسان ٢٠١٧ ، أفيد أن توفي وياكي في مستشفى الآغا خان في نيروبي أثناء خضوعه للعلاج.للمزيد ينظر: .Notion,June,٢٨,٢٠٢٠

(١٢) *Weekly Review, September, ٢٧, ١٩٧٦*

(١٣) *Maumo Leonard Oluoch, Op. Cit., P. ٧٦.*

(١٤) الأمم المتحدة ، المكتبة الرقمية:

Letter Dated ٨ July ١٩٧٦ From The Permanent Representative of Somalia To The United Nations Addressed To The President of The Security Council.

(١٥) أنعام عبد الهادي، المصدر السابق، ص ١٨-٢١.

(١٧) *Israel, Archives of the Israeli Ministry of Foreign Affairs, File No. ٨٤٤٨/٧ Office Directives Before Appearing in Dialogue, ٦ July ١٩٧٦.*

(١٨) **دورا بلوخ**: ولدت في يافا "بإسرائيل". كان والدها جوزيف فينبرغ ، أحد مؤسسي مستوطنة ريشون لتسيون الزراعية اليهودية، بعد وفاة والدها، نشأت عند عمها في مصر، ثم انتقلت إلى القدس كشخص بالغ. في عام ١٩٢٥ تزوجت من أهارون بلوخ، وهو مواطن متجنّس من بريطانيا الذي منحها الجنسية البريطانية. كان لديهم ثلاثة أبناء، تحدثت العبرية والعربية والروسية والألمانية والإيطالية والإنجليزية. في عام ١٩٧٦ كانت جدة وأرملة تعيش في تل أبيب، في حزيران ١٩٧٦، كانت دورا بلوخ التي تحمل الجنسيتين الإسرائيلية والبريطانية وهي من المؤسسين لدولة "إسرائيل"، رهينة على متن رحلة الخطوط الجوية الفرنسية التي تم اختطافها بعد توقفها في أثينا، ونقل مسارها إلى عنتابي في أوغندا. نُقلت بلوخ على متن الطائرة لأنها مرضت إلى مستشفى في كمبالا ؛ لم يتم إنقاذها مع الرهائن الآخرين خلال عملية عنتابي. للمزيد ينظر: Https://Peoplepill.Com/People/Dora-Bloch .

(١٩) موقع هارنسارد مجلس العموم البريطاني:

http://hansard.millbanksystems.com/commons/١٩٧٦/jul/٠١/uganda-mrs-dora-bloch

(٢٠) *Eleanor C. Mcdowell, United Nations: Security Council Debate and Draft Resolutions Concerning The Operation To Rescue Hijacked Hostages At The Entebbe Airport, International Legal Materials, Vol. ١٥, No. ٥ (September ١٩٧٦), Pp. ١٢٢٤-١٢٣٤.*

(٢١) **جمعة أوريس عبدالله:** ولد في شمال أوغندا، نيمولي في جنوب السودان. تلقى تعليمًا بسيطًا، وانضم في الجيش الأوغندي، وأصبح عقيدًا رفيع المستوى في أوائل السبعينيات، بعد الانقلاب الأوغندي عام ١٩٧١، ارتقى إلى أحد الشخصيات البارزة في حكومة عيدي أمين. تولى منصب وزير الخارجية بالوكالة لأول مرة ، وعُين وزيراً للخارجية كاملاً في ٢٥ آيار ١٩٧٥. وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٧٨، أقيل من منصبه الوزاري = من أمين عام ١٩٧٨، ربما كجزء من تطهير سياسي بعد تنحية الأدريسي من السلطة، وبسبب اندلاع الحرب بين أوغندا وتنزانيا ، بعد سقوط كمبالا في العام نفسه، هرب إلى السودان، شارك في العمليات العسكرية بعد ١٩٧٩، تزعم مجموعات مسلحة شاركت في الحرب الأهلية الأوغندية، وشارك اتباعه في الحرب الأهلية السودانية، عام ٢٠٠١ توفي اثر تعرض إلى جلطة دماغية في فترات سابقة. للمزيد ينظر : ويكيبيديا /https://en.wikipedia.org/wiki

(٢٢) *Saul David,Operation THunderbolt fight ١٣٩ and the raid on Entebbe Airport, the most Audacious Hostage Rrscue Mission in History, london, ٢٠١٥,Pp. ٣٠٤-٣٠٥.*

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

(٢٣) *Jeffrey Herf, Undeclared Wars with Israel: East Germany and the West German Far Left, ١٩٦٧–١٩٨٩,New York, ٢٠١٦., Pp.* ٣٢٠-٣٢٤.

(٢٤)الأمم المتحدة، تقرير مجلس الأمن ،الجمعية العامة الدورة ٣٢، ٦ تموز، ١٩٧٦، الملحق رقم٢(٣٢/٢ /A)، ص٨٠.

(٢٥) *Saul David, Op. Cit., Pp.* ٣٠٤-٣٠٥.

(٢٧) الأمم المتحدة ، مكتبة الرقمية:

Letter Dated ١٢ July ١٩٧٦ From The Minister For Foreign Affairs Of Kenya Addressed To The President Of The Security Council.

(٢٨) **اتفاقية لاهاي:** الاستيلاء غير المشروع هو الاسم القانوني الذي أعطته الدول على المستوى الدولي لاختطاف الطائرات. وإن اتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣ تلزم الدول المتعاقدة باتخاذ جميع التدابير المناسبة لإعادة السيطرة على الطائرة المخطوفة أثناء الرحلة إلى قائدها الشرعي، وتلزم الدولة التي تهبط فيها الطائرة بالسماح للركاب وأفراد الطاقم بمواصلة رحلتهم، وإعادة الطائرة وحمولتها لمن لهم حق شرعي في الحيازة. ردًا على موجة عمليات الاختطاف التي بدأت في عام ١٩٦٨، ١٩٧٠ تم إبرام اتفاقية لاهاي لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات في محاولة لمنع الخاطفين من الحصول على حصانة في أي من الدول المتعاقدة. للمزيد ينظر:
https://www.britannica.com/topic/Convention-for-the-Suppression-of-Unlawful-Seizure-of-Aircraft.

(١)**اتفاقية مونتريال :**وهي اتفاقية لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات واصبحت هذة الاتفاقيات مصدر اساسي ضمن الركن الشرعي لتجريم أفعال اختطاف الطائرات على المستوى الدولي اعتمدت من قبل المؤتمر في ايلول عام ١٩٧١ دخلت حيز التنفيذ في ١٩٧٣ بعد تصديق عشر دول عليها.للمزيد ينظر: سلامة إسماعيل محمد، تعريض وسائل الموصلات للخطر في القانون الجنائي مع دراسة تحليلية لظاهرتي خطف الطائرات والإرهاب على المستويين الوطني والدولي مع ذكر الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن ،القاهرة :مطبعة جامعة القاهرة،١٩٩٤، ص٢٠٧.

(٣٠) الأمم المتحدة، تقرير مجلس الأمن، الجمعية العامة الدورة ٣٢، ٦ تموز، ١٩٧٦، الملحق رقم٢ (٣٢/٢ / A)، ص ٨١؛ الأمم المتحدة، المكتبة الرقمية:

*United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and United States of America: draft Resolutions/*١٢١٣٨, ١٢ *JUIY ١٩٧٦.*

(٣٢) الأمم المتحدة، تقرير مجلس الأمن، الجمعية العامة الدورة ٣٢، ٦ تموز، ١٩٧٦، الملحق رقم٢ (A / ٣٢/٢)،ص ٨٢؛

*Benin, Libyan Arab Republic and United Republic of Tanzania draft Resolution's/*١٢١٣٩, ١٢ *July ١٩٧٦ .*

(٣٣)*Eleanor C. Mcdowell, United Nations: Security Council Debate And Draft Resolutions Concerning The Operation To Rescue Hijacked Hostages At The Entebbe Airport, International Legal Materials, Vol.* ١٥, *No.* ٥ *(September ١٩٧٦), Pp.* ١٢٢٨.

(٣٤) نصت المادة التاسعة من الاتفاقية لاهاي توجب على الدولة التي تحط الطائرة المختطفة في اقليمها أن تتحفظ عليها مؤقتا ثم أن تسهيل لطاقم الطائرة والركاب متابعة رحلتهم في اقرب وقت ممكن. ينظر: إحسان هندي، اتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠ الخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، د.ت، ص ٣٨٠

(٣٥)*Eleanor C. McDowell, United Nations: Security Council Debate And Draft Resolutions Concerning The Operation To Rescue Hijacked Hostages At The Entebbe Airport, International Legal Materials, Vol.* ١٥, *No.* ٥ *(SEPTEMBER ١٩٧٦), P.* ١٢٢٨.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

(٣٦) *Mitchell Knisbacher,The Entebbe operation: a legal analysis of Israel's rescue action,The journal of international law and economics. Washington, Vol. ١٢.١٩٧٧, Pp. ٧٨ ; Melani Mcalister,Epic Encounters: Culture, Media, and U.S. Interests in the Middle East since ١٩٤٥,London, ٢٠٠٥.pP. ١٨٣.*

(٣٧) *Preethi Lolaksha Nagaveni, Use of Military Force In Protection of Nationals Abroad,P. ٩.*

(٣٨) *Mcdowell, Op. Cit., P. ١٢٣٢.*

(٣٩) الأمم المتحدة، المكتبة الرقمية:

U .N , Security Council official Records, ٣١st year, ١٩٣٩th Meeting, ٩ July ١٩٧٦,New York.

(٤٠) *The New York Times,July, ١٥, ١٩٧٦.*

(٤١) الأمم المتحدة، المكتبة الرقمية:

U.N, Security Council official Records, ٣١st year, ١٩٤١st meeting, ١٢ July ١٩٧٦, New York.

(٤٢) *Bernhard Blumenau,The United Nations and Terrorism Germany, Multilateralism, and Antiterrorism Efforts in the ١٩٧٠s, Geneva, ٢٠١٤,P. ٧٢.*

(٤٣) الأمم المتحدة، تقرير مجلس الأمن، الجمعية العامة الدورة ٣٢، ٦ تموز، ١٩٧٦، الملحق رقم٢ (A / ٣٢/٢)، ص ٨٣. للمزيد:

U.N, New Solidar lty Inte Rational Press Service, Vol. III No, ٢٩ July ٢٠, ١٩٧٦,Pp. ٢٤- ٢٦.

(٤٤) *Preethi Lolaksha Nagaveni, Op. Cit.,P. ٩.*

(٤٥) الأمم المتحدة ، تقرير مجلس الأمن، الجمعية العامة الدورة ٣١، ٨ أيلول، ١٩٧٦، A/٣١/١٩٧ ، ص ٩٦.

(٤٦) الأمم المتحدة ، المكتبة الرقمية:

U .N, Security Council official records, ٣١st year, ١٩٤١st meeting, ١٢ July ١٩٧٦,Pp. ١٦- ١٩, New York.

(٤٧) *Ulf Christoffersen, When states choose to use military forceA comparative study between Operation Thunderbolt and Operation Neptune Spear,Lund University, ٢٠١٣. ,P. ٩.*

(٤٨) *Salter, Leonard M, "Commando Coup at Entebbe: Humanitarian Intervention or Barbaric Aggression?", International Lawyer, ١٩٧٧,Vol. ١١, No. ٢, Pp. ٣٣١- ٣٤٦.*

(٤٩) *Steve A. Fondacare, Airland Battle and Sof: A Proposal For An Interim Doctrine For Joint Special Operations, United States Army Command and General Staff College Fort Leavenworth, Kansas, ١٩٨٩,P. ٤٢.*

(٥٠) *Gabor Sulyok, "Humanitarian Intervention: A Historical and Theoretical Overview", Acta Juridica Hungarica, Vol. ٤١, No. ١- ٢, P.٨١.*

(٥١) *Adeoye A. Akinsanya, THE ENTEBBE RESCUE MISSION: A CASE OF AGGRESSION, Pakistan Institute of International Affairs,Vol. ٣٤, No. ٣ (١٩٨١)Pp. ٣٤- ٣٥.*

المصادر:

Foreign and Commonwealth Office ") وثائق وزارة الخارجـــــية والكومنولث غير المنشورة **: (FCO."**

١- *FCO, ٩٣/٩١٣,PRESIDENT SECURITY COUNCIL UNITED NATIONS, NEWYORK, ٦,JULY ١٩٧٦.*

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

أرشيف وزارة الخارجية الاسرائيلية غير منشورة (Archive of the Israeli Ministry of Foreign Affairs)

٤- Israel, Archives of the Israeli Ministry of Foreign Affairs, File No. ٨٤٤٨/٧ Office Directives Before Appearing in Dialogue, ٦ July ١٩٧٦.

الرسائل والأطاريح الجامعية المطبوعة باللغة الإنكليزية

١- *MAUMO LEONARD OLUOCH,KENYA'S FOREIGN POLICY TOWARDS ISRAEL, ١٩٦٣-٢٠٠٢: CONTRADICTION BETWEEN RHETORIC AND PRACTICE,THESIS PRESENTED IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF DEGREE OF MASTER OF ARTS IN POLITICAL SCIENCE AND PUBLIC ADMINISTRATION, ٢٠٠٩.*

٢- *Steve A. Fondacare,AIRLAND BATTLE AND SOF: A PROPOSAL FOR AN INTERIM DOCTRINE FOR JOINT SPECIAL OPERATIONS,United States Army Command and General Staff College Fort Leavenworth, Kansas, ١٩٨٩.*

وثائق العربية المنشورة:

١- اليوميات الفلسطينية، انعام عبد الهادي، المجلد الرابع والعشرون، مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ،بيروت، ١٩٨٢.

الكتب العربية والمعربة:

١- سلامة إسماعيل محمد، تعريض وسائل الموصلات للخطر في القانون الجنائي مع دراسة تحليلية لظاهرتي خطف الطائرات والإرهاب على المستويين الوطني والدولي مع ذكر الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن ،القاهرة :مطبعة جامعة القاهرة،١٩٩٤.

٢- إحسان هندي، الاستخدام لاهاي عام ١٩٧٠ الخاصة بقمع غير المشروع على الطائرات، د.ت،

الصحف والمجلات :

صحيفة تشرين(الصحيفة)، تموز، ١٧، ٢٠١٦.

الرسائل والأطاريح الجامعية المطبوعة باللغة الإنكليزية:

١- *Ulf Christoffersen, When states choose to use military forceA comparative study between Operation Thunderbolt and Operation Neptune Spear,Lund University, ٢٠١٣.*

الكتـــب الاجنـبـيـة:-

١. *Saul David, Opertaion THunderboit fight ١٣٩ and the raid on Entebbe Airport, the most Audacious Hostage Rrscue Mission in History, london, ٢٠١٥,*

٢. *Jeffrey Herf,Undeclared Wars with Israel: East Germany and the West German Far Left, ١٩٦٧–١٩٨٩,Newyork, ٢٠١٦.*

٣. *Melani McAlister,Epic Encounters: Culture, Media, and U.S. Interests in the Middle East since ١٩٤٥,London, ٢٠٠٥.*

٤. *Bernhard Blumenau,The United Nations and Terrorism Germany, Multilateralism, and Antiterrorism Efforts in the ١٩٧٠s, Geneva, ٢٠١٤.*

الدوريات المطبوعة باللغة الإنكليزية :

البحوث:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

١- *Preethi Lolaksha Nagaveni,USE OF MILITARY FORCE IPROTECTION OF NATIONALS ABROAD,P ٩.*
٢- *Eleanor C. McDowell, UNITED NATIONS: SECURITY COUNCIL DEBATE AND DRAFT RESOLUTIONS CONCERNING THE OPERATION TO RESCUE HIJACKED HOSTAGES AT THE ENTEBBE AIRPORT, International Legal Materials, Vol. ١٥, No. ٥ (SEPTEMBER ١٩٧٦).*
٣- *Mitchell Knisbacher,The Entebbe operation: a legal analysis of Israel's rescue action,The journal of international law and economics. Washington, Vol. ١٢. ١٩٧٧,*
٤- *Salter, Leonard M,"Commando Coup at Entebbe: Humanitarian Intervention or Barbaric Aggression?", International Lawyer, ١٩٧٧,Vol. ١١, No. ٢,*
٥- *Gabor Sulyok, "Humanitarian Intervention: A Historical and Theoretical Overview", Acta Juridica Hungarica, Vol. ٤١, No. ١-٢,*
٦- *Adeoye A. Akinsanya, THE ENTEBBE RESCUE MISSION: A CASE OF AGGRESSION, Pakistan Horizon , Third Quarter ١٩٨١, Vol. ٣٤, No. ٣ (Third Quarter ١٩٨١),*

ب/الصحـف:-

١. *The Jerusalem post, July, ٥, ١٩٧٦.*
٢. *The NewYourk Times, July, ٥, ١٩٧٦.*
٣. *Weekly Review, September, ٢٧, ١٩٧٦.*
٤. *The NewYourk Times, July, ١٥, ١٩٧٦.*
٥. *Nation,June, ٢٨, ٢٠٢٠.*

وثائق الأمم المتحدة الرقمية المطبوعة باللغة الانكليزية:
https://digitallibrary.un.org/?ln=ar
موقع (هارنسارد) الأرشيف مجلس العموم البريطاني:
http://hansard.millbanksystems.com/index.html
الموسوعة البريطانية الرقمية:
/https://www.britannica.com
الروابط الاكترونية.
موسوعة ويكيبديا الانكليزية https://en.wikipedia.org/wiki/Main_Page
https://peoplepill.com/i/dora-bloch